

منطقة تطوير عقاري في ريف دمشق ومدينة طيبة في حمص تقرير حكومي : شركات مشتركة لمعالجة السكن العشوائي

إنهاء التأخير بإنجاز تخصيص المساكن للمكتتبين وهيكلية متكاملة لشروط الساحل



ضافة إلى متابعة الإشراف على نقابتي المهندسين والمقاولين
وتفعيل دورهم في عملية إعادة الإعمار، وتوجيه نقاوة
المقاولين للعمل على تأسيس شركات مقاولات متخصصة
وذات مستوى عالٍ للمساهمة في إعادة الإعمار، ومتابعة
إصدار نظام التدريب والتأهيل الهندسي المستمر والاعتماد
المهني، وتعديل بعض المواد من النظام الداخلي لخزانة
نقادع المهندسين، وتعديل المادة ١٢ / من نظام إعادة
الشيخوخة والوفاة للمهندسين، وإصدار النظام الأساسي
صندوق التأمين الصحي الشامل للمهندسين، وتعديل
بعض مواد نظام تصنيف المقاولين بالقرار رقم ٢ / تاريخ
٢٠١٦ / ١٤.

وحول المحور الإداري تضمن التقرير تطوير الواقع الإداري
في الوزارة والجهات التابعة والمرتبطة بها والعمل على
اللتزام بخطبة المشروع الوطني للإصلاح الإداري لإنجاحه
على أكمل وجه، ودمج المديريات المتباينة في كل من وزارة
الأشغال العامة ووزارة الإسكان والتعميرية العمرانية
وتسمية مدراء مركزيين للمديريات المدمجة، وإنجاز
مشروع النظام الداخلي الخاص بوزارة الأشغال العامة
والإسكان وإرساله إلى وزارة التنمية الإدارية بعد الأخذ
بالملاحظات. كما تم انجاز مشروع مهام وزارة الأشغال
العامة والإسكان مع أسبابه الوجبة وهو قيد الإصدار،
وتهيئة البيئة التشريعية الملائمة لمرحلة إعادة الإعمار،
ومتابعة أنشطة أعمال الوزارة

تنهي تفاصيل عن أعمال التدريب والتأهيل، و متابعة ورفع
بيانات تنفيذ المشاريع من خلال الجولات الميدانية المعلنة
والمفاجئة، والجولات الميدانية على العديد من المشاريع
التي تنفذها الجهات التابعة للوزارة في مختلف المحافظات
لوقف على واقع تنفيذها ضمن البرامج الزمنية المخططة
والمواصفات الفنية وجودة التنفيذ ومعالجة المعوقات
والصعوبات التي ت تعرض سير العمل.

فيها بما لا يتعارض مع الأسس التخطيطية والبنائية التخطيطي للتجمع السكاني، ووضع المقررات الالزامه لتطويرها والارتفاع بها، إضافة إلى إعادة تقييم المخطط التنظيمي لمدينة حلب، والعمل في مراحله النهائية، وتقديم المخططات التنظيمية لمنطقتي جورة الشياح وباب هود في محافظة حمص واقتراح الحلول المناسبة لتطويرها والصيغة القانونية الملائمة للتنفيذ والعمل في مراحله النهائية، ومتابعة إصدار المخططات التنظيمية للعديد من البلدان والبلديات في المحافظات، ومتابعة الإشراف والتدقيق على البرامج التخطيطية للمخططات التنظيمية وأنتملة ضابطة البناء التي تقوم الوحدات الإدارية بإعدادها بموجب المهام الموكولة إليها بهذا الخصوص، ناهيك عن إصدار تعديل أنتملة ضابطة البناء في محافظتي اللاذقية وطرطوس.

وفي مجال القطاع الإنثائي، يتم تطوير عمل الشركات وتحديث بيئتها ونقلها إلى مرحلة التوازن ومن ثم الربح، والعمل على إعادة هيكلة هذه الشركات بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية من خلال صدور العديد من القرارات بدمج عدد من الفروع في هذه الشركات، وإعداد مشروع مرسوم دمج الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية مع الشركة العامة للدراسات المائية (قيد الإصدار)، ودراسة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة لكافحة الشركات الإنسانية من خلال اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء.

كما يتم تأمين جهات عمل للشركات الإنسانية، وتأمين الآليات الالزامه لعمل الشركات الإنسانية حسب الإمكانيات المتوفرة (الاعتمادات السنوية المرصدة، التعاون مع الدول الصديقة)، وتحديث وتجهيز الآليات الشركات الإنسانية (تم إصلاح ٤٣٥ آلية ضمن الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٦)، وترميم بعض المباني المتضررة العاشرة للشركات الإنسانية.

بين التقرير أن العمل جار على إحداث منطقة تطوير عقاري في محافظة ريف دمشق بالإضافة إلى إحداث مدينة طبية في محافظة حمص، كما تم في إطار العمل على معالجة السكن العشوائي، الإعلان عن منطقة وادي الجوز في محافظة حماة منطقة تطوير عقاري، ويجري العمل حالياً على إحداث منطقة المشاع الجنوبي في محافظة حماة كمنطقة تطوير قاري.

بحول التخطيط الإقليمي بين التقرير أنه تم عرض مسودة إطار الوطني للتخطيط الإقليمي على كافة الجهات لبيان الاحظاتهم تمهدلاً لإقراره، كما تتم متابعة إجراءات التعاقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإعداد رؤسية هيلكية متكاملة للشريط الساحلي وصولاً لتحقيق أغراض التنمية والاستثمارية والتطويرية له، الخريطة وطنية للسكن.

اما ما يجري العمل على جمع البيانات الالزامه لإنجاز خريطة الوطنية للسكن والتي تتضمن كافة التجمعات سكانية القائمه مع تحديد أقطاب ومحاور النمو السكاني واستباقي المقترحة وفق مشروع الإطار الوطني، بهدف وضع المقترنات للتجمعات العبرانية المستقبلية مع وضع تصور لإعادة المناطق المنصرفة بصورة تنالاء مع وجهات التخطيط الإقليمي، إضافة إلى تعزيز التعاون مع دول الصديقة للحصول على مصادر البيانات والتطبيقات حساسوية والاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.

بالنسبة للتخطيط العماني أشار التقرير إلى العمل على تطوير المخططات التنظيمية ومتابعة إعدادها وتنفيذها بما يحقق بعد التنموي لها والحفاظ على الأرضي زراعية من خلال الزيادة الشاقولي للمباني بما ينسجم مع تصويسية كل منطقة، وتصدور تعليم الوزارة للمحافظين توجيه من يلزم لتقدير المخططات التنظيمية للتجمعات سكانية في المحافظة، ودراسة إمكانية التوسيع الشاقولي

كشف تقرير لوزارة الأشغال العامة والإسكان خصت به صحيفة «الوطن»، عن وضع خطة تنفيذية للعديد من المشروعات، ففي مجال القطاع السكني من المتوقع الانتهاء من أعمال البنية التحتية لضاحية الفيحاء خلال الشهر الأول من العام ٢٠١٨، وتم استلام الأرض المخصصة لمشروع السكن الشعبي المرحلة الثانية في محافظة طرطوس وتم وضع برنامج زمني لإنتهاء المشروع خلال ٣ سنوات.

فضلاً عن وضع حجر الأساس لضاحية سكنية في منطقة بشلاماً في محافظة اللاذقية لتنفيذ حوالي /١٠٠٠ /وحدة سكنية، علماً أنه تم تخصيص /١٨٠٧ / مسكن خلال عام ٢٠١٦، وسيتم استكمال تخصيص /٦٥٥ / مسكنًا خلال عام ٢٠١٧.

وأشار التقرير إلى وجود خطة استراتيجية لإنتهاء التأخير بإنجاز تخصيص المساكن المكتتب عليها في المؤسسة العامة للإسكان (شعبي، عالي، آخر) وتعزيز الجانب التنموي في المؤسسة لتكون رافعة اقتصادية، مع إعداد خطة تطويرية شاملة لعمل المؤسسة العامة للإسكان تم من خلالها إنتهاء المشاريع القائمة ووضع جدول زمني لإنتهاء المشاريع الجديدة المعادق عليها والمكتتب عليها خلال ٧/ سنوات وأظهار التوجه الاقتصادي لعمل المؤسسة.

وحول معالجة واقع قطاع التعاون السكني، أفاد التقرير بتوزيع /٣٧١ / مقسماً من المقايس السكنية في ضاحية الفيحاء على /٢٤٤ / جمعية من الجمعيات السكنية في محافظات (دمشق- ريف دمشق- القنيطرة)، وتم العمل على تأمين ضواح مماثلة في أغلب المحافظات، وتم الانتهاء من إعداد مسودة مشروع تعديل المرسوم التشريعى رقم /٩٩ / لعام ٢٠١١ الناظم لعمل القطاع التعاوني السكنى وورفعه للجهات الوصائية والذي ظهرت الحاجة إلى تعديله بهدف مواكبة الظروف المرحلية الحالية واستقلالية، والذى بصدوره سيسهم بدفع عمل القطاع لتحقيق الغاية المنشودة منه، علماً أنه بعد توقف دام أكثر من خمس سنوات بسبب الظروف السائدة في القطر عقدت الاجتماعات التشاورية السكنية في المحافظات مؤتمراها وصولاً، ويتم متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العام /٢٥ / لالحاد العام التعاونى السكنى.

وفيما يخص التطوير العقاري، لفت التقرير إلى العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في معالجة واقع السكن من خلال شركات مشتركة- شركات تطوير عقاري- تنفيذ بالخاصية، وأي طرق أخرى للتنفيذ وبالأخص في معالجة مناطق السكن العشوائي، مؤكداً الانتهاء من إعداد مسودة مشروع تعديل القانون /١٥ / لعام ٢٠٠٨ الناظم لعمل هيئة التطوير العقاري ورفعه للجهات الوصائية بما يعطيها مرونة وصلاحيات أوسع، لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، ويمكنها من ممارسة مهامها الجديدة بمعالجة مناطق السكن العشوائي.

**مليار ليرة لإنشاء مشفى إسعاف العام القادم
تكلفة تأمين السرير في المشفى
تصل إلى ٥٤ مليون ليرة**

تصل إلى ٤٥ مليون ليرة

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير صحة حمص حسان الجندي لـ «الوطن» الانتهاء من إزالة الأنقاض بشكل كامل من أرض المشفى الوطني بمحافظة حمص مع الحفاظ على الكتل القابلة للتدعم الإنشائي والهندسي، موضحاً بأن المشفى بات جاهزاً للبدء بعمليات إعادة الإنشاء، لافتاً إلى أن حجم الدمار بالمشفى بلغ أكثر من ٩٥ بالمئة والقيمة المالية الإجمالية لإعادة إنشائه وتأهيله، ليوضع بالخدمة بشكل فعلى تقدر بعشرات المليارات السورية، موضحاً أن المشفى الوطني كان يتسع لـ ٦٠٠ سرير وكلفة السرير الواحد ليكون جاهزاً وبالخدمة تبلغ ٤٥ مليون ليرة سورية.

وكشف الجندي أنه وباء على توجيهات وزارة الصحة سيتم مع إحدى شركات القطاع العام ترميم كتلة من الكتل القابلة للتدعم الإنساني في مشفى حمص الوطني لتكون مشفى إسعافياً بسعة ٢٥ سريراً لتقديم أحياط المنطقة والمدينة بشكل عام بكلفة مالية إجمالية تتجاوز المليار ليرة سورية يتم صرفها من بند إعادة الإعمار، مبيناً أنه من المتوقع أن يكون المشفى بالخدمة خلال العام القادم، ولفت الجندي إلى أنه حالياً يتم التركيز على توسيع المشفى الموجودة ضمن المدينة وتقديم الدعم للمشافي الخاصة لتكون هذه المشافي رديفة في ظل غياب مشفى وطني كبير كمشفي حمص الوطني بهدف تقديم جميع الخدمات الطبية والإستثنائية وغيرها للمواطنين، موضحاً أن عدد المشافي العامة ضمن الخدمة ٩ مشاف، وكشف الجندي أن عدد الخدمات الطبية الكلية المقدمة في المشفى العامة للمواطنين من أهالي حمص بلغت مليوناً ٤٠٧٣٠١ خدمة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر تشرين الأول، وأن عدد الأسرة الفعلية الموجودة في المشفى العامة بلغت مليوناً ٣٩٣ سريراً وبلغ عدد المقبولين في المشفى العام ٣٣٧٩٣ مريضاً وبلغ عدد المراجعين للعيادات الخارجية ٣٤٢٣٠٠ مراجع على حين بلغ عدد المراجعين لأقسام الإسعاف ٣٠٤٨٣٧ مواطنًا خلال الفترة نفسها. موضحاً بأن عدد المراكز الصحية الموزعة في المدينة والتابعة لمديرية الصحة بلغ ١٤٥ مركزاً صحياً موزعة في المدينة والريف وبلغ عدد الخدمات الكلية المقدمة للمواطنين فيها ٣ ملايين ٧٠٤٧٦ خدمة فيما بلغ عدد المراجعين فيها مليوناً ٦٨٢١٢٣ و٧٠٤١٠٣ مراجعاً منذ بداية عام ٢٠١٧ ولغاية شهر تشرين الأول، كما بلغ عددحوادث ٣٦٦٤٦٩ حادثاً وعدد لقاحات الأطفال ٧١٤٤٥٠ لقاحات على حين بلغ عدد خدمات الأمراض المزمنة ١٢٤٤٨١ خدمة.. من جهته أكد رئيس شعبة الأمراض السارية والمزمنة في مديرية صحة حمص محمد مسلم الأتاسي لـ «الوطن»، إن جمع الأدوية الخاصة بالأمراض السارية والمزمنة متوفرة من (أدوية السكري واللشمانيا والكلية المزمنة وأدوية الأورام السرطانية والتصليب اللويحي وهرمون النمو والبليوغ المبكر والتهاب الكبد والأنفونزا وغيرها) إضافة للقاحات الخاصة بداء الكلب...) .. وبين الأتاسي أن فريق الإصلاح البيئي التابع للشعبة قام منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه بعشرات الجولات الميدانية للتأكد من سلامة المياه ووجود مادة الكلور فيها وحال على المشفى للتأكد من الفرز الصحيح للنفايات الطبية الخاصة بالمشافي وقام بزيارات دورية على المنشآت الصناعية والسياحية والمطاعم وتم إعلام محافظة حمص بأكثر من ٧٥ مخالفة بحق المخالفين منذ بداية العام وتم تنظيم عدة كتب بحق المخالفين خلال تلك الجولات وتوجيهها للمحافظة لإجراء اللازم أصولاً بحقهم.

الدستة تليها حلب
في زراعة القمح

التفاح الهندي يتربع على عرش الأدوية المخدرة في سوريا

بيان تقرير التتبع اليومي الصادر عن مديرية الانتاج
النباتي في وزارة الزراعة لتنبيه تنفيذ خطة زراعة محاصيل
القمح والشعير والبقوليات حتى بداية الشهر الحالي
ان إجمالي المتفقد من الخطة الزراعية للزراعات المروية
للحصول القمح وصل إلى ١٠٠ ألف هكتار بنسبة تصل إلى
٣٤ بالمائة من إجمالي المخطط له من قبل وزارة الزراعة
واليابس أكثر من ٨٩٣ ألف هكتار.
ويبلغ إجمالي المزروع في الأراضي البعلية ٢٣٥ ألف هكتار
بنسبة لم تتجاوز ٢٦ بالمائة علمًا أن المساحة المخططة
لزراعتها من القمح تتجاوز ٩٠ ألف هكتار.
وتتجاوز إجمالي المزروع من محصول الشعير ٢٢ ألف هكتار
من أصل أكثر من ٦٥ ألف هكتار مخطط لها في الزراعة
المروية بنسبة ٣٤ بالمائة ووصلت نسبة التنفيذ في الزراعة
البعالية ٣٧ بالمائة بواقع ٥٥ ألف هكتار من أصل ١,٤٢٦
مخطط لها.
ووفقاً للتقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه
وصل مجموع ما تمت زراعته من البقوليات إلى ٣٢ ألف
هكتار من إجمالي ٢٩١ ألف هكتار مخطط لها وذلك بنسبة
تنفيذ لم تتجاوز ١١ بالمائة.
وبين التقرير أن أكبر نسبة تنفيذ لزراعة محصول القمح في
محافظة الحسكة وصلت إلى ٢٢ بالمائة في الزراعة المروية
وي الواقع ٦٤ ألف هكتار من أصل ٣٠ ألف هكتار مخطط
لزراعتها، وتجاوزت النسبة ٣٦ بالمائة في الزراعات البعلية
بواقع ١٦٠ ألف هكتار من أصل ٤٤٥ ألف هكتار
مخطط لها على حين بلغت نسبة زراعة محصول الشعير
٨٣ بالمائة في الـ ١١ زراعة، و٨٣ بالمائة في زراعة محاصيل

تحت عدة أسماء تجارية لمصانع محلية وهناك تشديد في صرفه ولا يباع إلا وفق وصفات نظامية وتسجل ضمن دفتر خاص بالأدوية النفسية شراء ومبيعاً وتقوم اللجان بالكشف على هذه الدفاتر وفي حال المخالفة يعرض الصيادي على مجلس تأديب مركزي برأسه قاض وتصنل العقوبات لإنفاذ ترخيص الصيدلية وسحب شهادة الصيادي.

متبعاً نحن ضد وجود أي دواء مهرب حيث إن الأدوية غير النظامية أي «غير المصنعة محلياً أو المستوردة بشكل نظامي» يتم إتلافها حسب الأنظمة والقوانين أصولاً.

وعن آلية الرقابة أشار إلى قيام لجان شؤون الصيدليات بجولات تفتيشية إضافة لقيام لجان مؤلفة من مديريات الصحة مع فروع النقابة في المحافظات وعن قيامها بجولات تفتيشية يومية على وجود الصيادي والأدوية في الصيدليات.

موضحاً أنه لا سيطرة لأي دواء من الشركات المصنعة يجب أن تكون مسجلة وموافقة عليها من وزارة الصحة بعد أن يقوم الوكيل باستيراده بالشكل النظامي ثم تؤخذ عينات ويتم التأكد من مطابقتها للمواصفات وتسخيرها عن طريق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بحضور لجنة تتضمن ممثلاً لنقابة الصيادة ووزارة الصحة والمالية ثم يتم طرحها بالأسواق السورية.

مضيفاً أنه خلال فترة الأزمة حدث نقص واضح في الأدوية الوطنية ما أدى لانتشار تهريب الأدوية لسد النقص ونعمل حالياً بالتعاون مع وزارة الصحة لإنشاء مستودع استيراد للأدوية لسد النقص ولدرء ومنع التهريب.

باأن دواء الترامadol هو مسكن أفيوني صنعي قوي هو مماثل للمورفين يستخدم عقب العمليات الجراحية الآلام المبرحة وفي حالات مرضى السرطان وحالات حادة جداً بجرعات مردودة وتحت إشراف طبى دقيق.

من نقاية صيادة سوريا طلال العجلاني أبدى دهشته بوجود الدواء بهذا العيار غير المنطقي في الصيدليات لـ«الوطن»، بأن الترامadol المرخص من وزارة الصحة مع محلياً وفقاً للائحة الأدوية الوطنية المرخصة من الصحة هو عيار ٥٠ ميلغراماً فقط للمضغوفة الواحدة

10 x 10 Tablets

ADOL-X 225
TABLETS

HYDROCHLORIC TABLETS 225 mg

Stamping

من الرقابة.
عن آلية توزيع الأدوية المهربة والتي تبدأ من المهرب
تكون في الأغلب سائقاً على خط بيروت ومن ثم إلى الموزع
القطامي في المنطقة وبدوره يقوم بعرضها وتوزيعها على
البلات.

بيان الأدوية الهندية لا تلتزم بمعايير الدواء العالمية
من الشركة الأم الألمانية المصنعة لعقار الترامادول والتي
تحت الاسم التجاري ترامال يأتي بعيار ٥٠ مللغ فقط
وزلة الواحدة.

الوطن | يعد الإدمان من الفظواهير الوبائية التي تهدد كيان الفرد والمجتمع وتتمكن المشكلة في تفاقم أعداد المدمنين على العقاقير المهدّنة والملهوسة، وبالأخص الأدوية المهرّبة منها والتي تشكل ظاهرة وبائية متعددة التأثير.

فإدمان الأدوية النفسية والمؤثرات العقلية قد لا تكون بالظاهرة الجديدة على مجتمعنا وخصوصاً في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد، ولكن الجديد بالأمر وجود أدوية مخدرة مهربة غير مطابقة للمواصفات الدوائية العالمية والمحلية في الصيدليات بعبارات عالية جداً ما يجعل منها بدائل رخيصة للمخدرات المدرجة في الجدول الأول من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية كالهروبيون والأفيون وهي متاحة وفي متناول الجميع وبأسعار بخس.

صحيفة «الوطن» التقت أحد الصيادلة الذي فضل عدم ذكر اسمه أكد لنا انتشار عقار ترامادول الهندي المهرب عيار ٢٢٥ مليغرام في الصيدليات وهو متداولاً بين المتعاطين والمروجين باسم التفاح الهندي، حيث يتراوح سعر الشريط ١٠ مضغوطات بين ١٣٠٠ - ١٥٠٠ ليرة سورية ولأنه مهرب يامكان أي دمن الحصول عليه دون وصفة طبية من بعض الصيادلة ضعاف النفوس أو عديمي الخبرة من غير المختصين.

مشيراً لانتشار ظاهرة المستقر في مجال الصيدليات واستجرار عشرات الشهادات من قبله وتشغيل أشخاص متصييدلني بدوام صباحي ويقوه هو بدور الإشراف المسائي على الصيدليات

مساقية التربية تغفل عن «العلوم» ولم ترصد احتياج «المصرفي» في درعا

هكتار مخطط لها بينما لم تتجاوز نسبة زراعة المروية ٦ بالمائة بواقع ٩٠٠٠ هكتار من أصل ١٥٩ ألف هكتار مخطط لها، ووصلت نسبة التنفيذ في حصول الشعير ٥٤ بالمائة للزراعة المروية و ٣٠ بالمائة للزراعات البعلية. واعتبر التقرير دير الزور الأقل بالزراعات بعد إدلب ولم تتجاوز المساحة المزروعة ٥٠٠ هكتار من أصل أكثر من ١٠٠ ألف هكتار مخطط لها.

وأوضح التقرير أن نسبة التنفيذ في محافظة الرقة وصلت إلى ٤١ بالمائة للزراعة البعلية للقمح بواقع ٢٣ ألف هكتار من أصل ٥٦ ألف هكتار مخطط لها ولم تتجاوز النسبة في الزراعة المروية للقمح ٨ بالمائة بواقع ١٥ ألف هكتار من أصل ١٩٤ ألف هكتار مخطط لها، وتجاوزت نسبة التنفيذ في زراعة الشعير المروي ١٢٢ بالمائة بواقع ٦٠٠ هكتار من أصل ٥٠٠ هكتار خطط لزراعتها بينما وصلت النسبة إلى

التجاري التقاني المصرفي الذي لم تتجاوز ١٢ عاملًا، علمًا أن مصادر مطالعة بيّنت «الوطن» أن الحاجة ماسة لعدد أكبر من ذلك يقدر بنحو ٥٠ عاملًا لسد النقص الحاصل في معتمدي الرواتب والأعمال المحاسبية والمالية، والذي تم تغطيته حالياً عبر تكليف مدرسين ومدرسات مساعدين وملعمين من يتفقون المؤهلات مثل هذا العمل، وكثيرًا ما حدثت أخطاء كادت تهدىء المال العام مع هؤلاء المكلفين لكنهم غير اختصاصيين في الأعمال المالية ويعملون بالخبرة فقط. وبشق النفس يقبل البعض منهم التكليف بمثل هذه الأعمال خوفاً من عواقب الأخطاء التي قد تحدث فيها ولا ينفتق، والمطلوب معالجة تلك الشكاوى الخاصة بالمسابقة إن أمكن بما فيه مصلحة العمل وألا والخريجين ثانين.

الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، على أن يتم توزيع الشواغر المرصودة للمسابقة مناصفة بين ذوي الشهداء وذوي المصابين بحالة العجز الشامل وباقياً المتقدمين من الاختصاصات كافة، وفي حال عدم توافر نسبة ٥٠ بالمائة من ذوي الشهداء والمصابين المذكورين من تقدماً للمسابقة يصار إلى ملء الشواغر الفاقدة من غير ذوي الشهداء وكل محافظة على حدة. لكن هذه المسابقة أثارت شكوك خريجي معهد العلوم في درعا، حيث أشاروا إلى «الوطن» إلى أنها لم تطلب أي واحد منهم على حين طلب التكليف في محافظات أخرى، علمًا أنهن كغيرهم باانتظار مثل هذه المسابقة منذ سنوات للحصول على فرصة عمل تؤمن مصدر عيشهم.

إضافة إلى الشكوى من قلة عدد المطلوبين من المعهد

٤ ألف ١ العام وأما بـ ليرة تجارة تدخل لدافعي، منعة من ودت في درعا - الوطن | يعد إعلان وزارة التربية آخر الشهر الفائت حا لإجراء مسابقة لتعيين عدد من الموظفين من الفئة الثالثة والذى يعتبر الأول من نوعه منذ بدء الأزمة باستثنى عمل بموجب برنامج تشغيل الشباب، لشغل وظيفة (حرفة - مدرس مساعد كاتب- مساعد مهندس - مهندس فنى - عامل فنى) من حملة شهادات المعاهد التقنية الصناعية- تقنيات الحاسوب- أهلية التإعدادي) التابعة لوزارة التربية.

وحدثت لحافظة درعا ٤٠٠ شخص كعدد إجمالي جميع الوظائف وبالأجر المقاييس لأجر بدء التعيين الـ في جداول الأجر الملحقة بالقانون الأساسي للعامل

سوق المدافئ ينتعش في حماة وخاصة الحطب

كلام رسمي جداً

حافظ اللاذقية: تعالج أي مخالفة ونقم بها فوراً

إشارة لما نشر في صحيفتكم بتا
ريث سليمية لكسر السوق
ار نقل ببنسبة المدافي
خطب، في خان ربانية فقط

١٣ المازوت العادية من ليرة، والخطب من ليرة وهي أقل منأسى الماضي بنسبة ١٥٪ مدافئ الغاز فسعرها ٤٥ ألف ليرة وكانت قبلًا ٢١ ألف ليرة وأماماً مدبرة فرع السوربون صباح السرميني فأكمل المؤسسة الإيجابي في سو وأنه تم طرح تشكيله الدافئ التي تعمل على صالة البيع الرئيسية في الفداء الاستهلاكي بحماء البيع في مدن مصيادة والسائلية ومحردة، والأسعار المرتفعة للدافئ المحلي.

وبينت السرميني أن الا عن نظيرتها في الأسو ١٥٪، وقد بعنا كثيراً التي تعمل على المازوت في المعرض الذي أقمنا رستم باشا، والدافيات تباع عندنا بـ ٢٤٦ ألف بينما في الأسواق أغلى بكثير.

١٤ محمد أحمد خبازي أكد عدد من المواطنين الذين التقتهم «الوطن» في مجال بيع المدافئ في أسواق المرابط وصلاح الدين وآذار بحثة، أن البرد لم يعد يحتمل، ومهمها طال التأخر في شراء المدافئ، فلا بد لنا من شرائها، فالكتار قد يتحملون البرد ولكن ما ذنب الأطفال الصغار؟. وقال المواطن محمود هواش: صحيح المازوت غير متوازن، إلا قليلاً، ولكن سنديرب أمورنا، ولا غنى عن مدافئة المازوت في البيت.

وقال المواطن عبد الله داؤود: سأشترى مدافئة خطب مما يكن ثمنها، فالخطب موجود بكل الأوقات بخلاف المازوت.

وأكيد عدد من البااعة أن الإقبال جيد على الدفريات الكهربائية لتحسين واقع الكهرباء في حماة، وعلى مدافئ المازوت أيضاً.

وبالنسبة لأسعارها، فين البااعة أن سعر الدفريات الكهربائية يتراوح بين ٥ - ٧٥ ألف ليرة حسب